EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر يوليو 2024

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يوليو ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/
عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/
مارسيل نظمي

إخراج فني/
سمر صبري

المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم/ن؛ وهو ما يبدو متوقعًا، كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة في وقت يصعب فيه المجاهرة بتلك المعرفة، وتُحجب فيه المعلومات.

وتصدر عن مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

كما يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

انتهاكات شهر يوليو وخرائط توزيعها:

لا يبدو أن انتهاكات شهر يوليو من حيث العدد ذات طبيعة استثنائية، فقد شهد الشهر وقوع 13 انتهاكًا، لكن الاستثنائي خلال الشهر هو تزايد أعداد حالات القبض التعسفي بحق صحفيين، بجانب الاستدعاء للتحقيق على خلفية نشر مواد صحفية على شبكة الإنترنت؛ إذ رصدنا خلال الشهر 5 حالات قبض، فضلاً عن رصد حالة قبض خلال الشهر نفسه، لكن أحداثها وقعت قبل شهر مايو 2024، وهي حالة رمضان جويدة الصحفي بموقع اليوم الإخباري .

وقد كشفت حالات القبض التي وقعت في يوليو، وحالة الصحفي رمضان جويدة التي وقعت في مايو، أن هناك اشتدادًا في الحملة الأمنية على الصحفيين في الفترة الأخيرة، وأن هناك نمطًا معينًا تتبعه القوة الأمنية المُكلفة بالقبض، من قبيل التفتيش الدقيق، والتواجد الأمني الكثيف خلال القبض، ما يحمل دلالة التشهير بالصحفي المقصود، وتخويف الوسط المحيط بمقر سكن الصحفي، وغيرها من الدلالات التي يمكن التقاطها من مشهد دائم التكرار خلال حالات القبض التي عاودت الظهور مع حالة الصحفي كريم أسعد، في 19 أغسطس 2023.

بالعودة إلى التقرير، نجد أن شهر يوليو 2024، كما سبق وقولنا شهد وقوع 13 انتهاكًا، تصنيف هذه الانتهاكات من حيث نوع الضحية، يكشف لنا أن الصحفيون والإعلاميون وقع بحقهم 11 انتهاكًا، هي معظم الانتهاكات التي شهدها شهر يوليو، في حين شهد الشهر وقوع 2 انتهاك بحق صحفية أو إعلامية، فيما لم يشهد الشهر وقوع انتهاكات بحق جماعة صحفية، أو مؤسسات صحفية.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للانتهاكات نجد أن محافظة القاهرة شهدت وقوع 7 انتهاكات، في حين شهدت محافظة الجيزة وقوع 3 انتهاكات، فيما شهدت محافظة الإسماعيلية وقوع 2 انتهاك، وشهدت محافظة القليوبية وقوع انتهاك وحيد، فيما لم تشهد محافظات أخرى وقوع انتهاكات فيما رصدنا.

أما توزيع الانتهاكات بحيث نوع الانتهاك، يكشف لنا أن القبض التعسفي كان أكثر الانتهاكات تكرارًا، إذ تكرر وقوعه 5 مرات، يليه انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ وقع 4 مرات خلال الشهر، أما انتهاكات (التعرض للضرب، التعدي بالقول أو التهديد، استيقاف/ احتجاز غير قانوني، حجب حقوق مالية) فقد وقع كل منها مرة واحدة خلال الشهر.

وعند تصنيف الانتهاك من زاوية الجهة التي ارتكبت الانتهاك يظهر لنا أن جهات قضائية كان لها نصيب الأسد من الانتهاكات التي شهدها الشهر، إذ ارتكبت 7 انتهاكات من أصل 13 انتهاكًا وقع خلال يوليو، يليها جهات أمنية ارتكبت 5 انتهاكات بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام، في ذيل قائمة الجهات المعتدية، نجد أن مؤسسات صحفية ارتكبت انتهاك وحيد بحق صحفيين/ات خلال الشهر.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها. أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الإعلامية:

1 -القبض على رمضان جويدة الصحفي بموقع اليوم

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، اليوم الأربعاء 24 يوليو 2024، واقعة القبض على رمضان جويدة شحاته السيد وهدان، الصحفي بموقع اليوم الإخباري، في الأول من مايو 2024 من مركز أشمون بمحافظة المنوفية.

وقالت زوجة الصحفي لـ"المرصد"، إن "رمضان ألقي القبض عليه أثناء عودته إلى بيته الكائن بمركز أشمون بمحافظة المنوفية، من قِبل قوة أمنية سأله أفرادها عن اسمه"، وأضافت الزوجة أنه عقب القبض على جويدة ظل مختفيًا لمدة 40 يومًا قبل ظهوره 10 يونيو 2024، أمام نيابة أمن الدولة بالتجمع، والتي قررت حبسه على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024، في سجن وادي النطرون، باتهامات "الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة".

وعن سبب القبض عليه، قالت الزوجة، إن اسمه ذُكر في تحقيق مع أحد الصحفيين الذين كانوا يعملون في موقع الحرية والعدالة عام 2012، وهي الفترة التي كان يعمل خلالها "جويدة" في نفس المؤسسة.

وأشارت الزوجة إلى أن "جويدة" كان من المقرر أن يلتحق بلجنة القيد بنقابة الصحفيين، في اجتماع لجنة القيد المنعقد الاثنين الموافق 22 يوليو 2024، لكنه لم يتمكن من الحضور بسبب احتجازه، مضيفة "رغم تخطيه بنجاح كل الدورات الممهدة للقيد"، وقالت الزوجة إنها تواصلت مع نقابة الصحفيين لكنها لم تتخذ إجراءات أخرى.

فيما تواصل المرصد المصري مع رئيس تحرير موقع اليوم الإخباري، -الذي يعمل فيه رمضان جويدة منذ 2020-، وأشار رئيس التحرير إلى أنهم تواصلوا مع نقابة الصحفيين بشأن ما حدث مع الزميل لمتابعة تطورات الموقف.

2 -القبض على أشرف عمر رسام الكاريكاتير بالمنصة

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الإثنين 22 يوليو 2024، واقعة القبض على رسام الكاريكاتير بموقع المنصة أشرف عمر فجر اليوم المذكور أعلاه، من منزله بمنطقة حدائق أكتوبر.

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع عوض بسيط، مدير تحرير المنصة، الذي قال إن "القبض على الزميل أشرف عمر وقع في حدود الساعة الواحدة والنصف صباحًا، من مقر سكنه في أحد كمبوندات منطقة حدائق أكتوبر بمحافظة الجيزة".

وأفاد أن واقعة القبض شهدت تفتيش شقة رسام الكاريكاتير بالمنصة، مضيفًا تفاصيل رواها -جيران أشرف- أنهم وجدوا "محتويات الشقة مبعثرة"، كما أشار إلى شهادة ندي مغيث زوجة عمر، والتي قالت إن "القوة الأمنية التي باشرت عملية القبض حرزت "الكمبيوتر الخاص بالصحفي وموبايله، فضلا عن مبلغ من المال".

من ناحية أخرى، كشفت مراجعة كاميرا مراقبة قريبة من العقار، أن القوة الأمنية بقيت في الشقة في حدود 40 دقيقة، بعدها خرجت ومعهم "أشرف" معصوب العينين.

لم تكن زوجة الصحفي في المنزل في وقت القبض عليه، إذ كانت في منزل والدها، وكان "أشرف" على موعد مرتب معها في التاسعة صباحًا من اليوم التالي، ولما لم يظهر، حاولت الاتصال به تليفونيًا، لكنه لم يرد، ولما أرهقها القلق، طلبت من أحد الجيران أن يذهب للشقة للاطمئنان عليه، فلما لم يرد، توجه الجيران وأمن الكومباوند إلى كسر باب الشقة بتوجيه من الزوجة، وبمراجعة كاميرا مراقبة قريبة، تأكدت الزوجة من القبض على "أشرف" من خلال قوة أمنية بملابس مدنية- وذلك بحسب ما أكده مدير تحرير المنصة.

فيما طالبت المنصة نقابة الصحفيين بالتدخل لمعرفة مكان احتجازه وتمثيله قانونيًا؛ -ووفق مدير تحرير المنصة- فإن زوجة الصحفي تقدمت ببلاغ إلى النائب العام، بعد مرور 24 ساعة على اختفاء زوجها كما ينص القانون.

هذا وقد أدانت نقابة الصحفيين في بيان رسمي، القبض على أشرف عمر، وطالب النقيب خالد البلشي بالإفراج عنه، مستهجنًا خلال البيان ما اعتبره "عودة استهداف الصحفيين"، و"القبض على صحفيين"، هما خالد ممدوح ومن بعده رسام كاريكاتير المنصة، خلال أسبوع واحد.

وكان المرصد قد تواصل، الثلاثاء 23 يوليو 2024، مع ندى مغيث، زوجة أشرف عمر رسام الكاريكاتير بموقع المنصة، والذي ألقي القبض عليه فجر الـ 22 من يوليو 2024، من منزله بمنطقة

حدائق أكتوبر، وقالت في حديثها للمرصد: إن "النقابة تقدمت ببلاغ عقب مرور 24 ساعة على اختفاء زوجها، وأنها في انتظار المستجدات وظهوره أمام النيابة". كما أرسلت "مغيث" تلغراف إلى النائب العام باختفاء "أشرف"، بخلاف البلاغات التي تقدم بها موقع المنصة ونقابة الصحفيين بشأن واقعة الاختفاء.

في 24 يوليو 2024، بعد يومين من القبض عليه، ظهر أشرف عمر، رسام الكاريكاتير المتعاون مع موقع "المنصة" أمام نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، وبحسب محامي المرصد، فقد استمر التحقيق معه قرابة 6 ساعات، وعليه قررت النيابة حبس "عمر"، 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم ١٩٦٨ لسنة ٢٠٢٤ حصر أمن الدولة، بتهمة الانضمام لجماعة محظورة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونشر أخبار كاذبة.

3 -القبض على الصحفي خالد ممدوح

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة القبض على الصحفي خالد ممدوح، الثلاثاء 16 يوليو 2023.

جاء توثيق المرصد عبر التواصل مع ناجي كامل، شقيق زوجة الصحفي، الذي قال: إن الصحفي ألقي القبض عليه صباح الثلاثاء، قبل الفجر بقليل، من منزله بالمقطم. وصاحب القبض عليه عملية تفتيش المنزل، وبعثرة محتوياته، فضلًا عن مصادرة جهاز اللاب توب الخاص بـ "ممدوح"، وتليفونه المحمول. أما القوة الأمنية التي تولت القبض على الصحفي، كانت بزي رسمي ومدني.

وأفاد "كامل" بأن القوة الأمنية وصلت المنزل فلم تجد الصحفي، وانتظرته حتى عودته، خلال ذلك فرغت الكاميرات الموجودة في الشارع لرصد حركة الصحفي في المكان.

وأضاف في شهادته لـ"المرصد"، أن الصحفي خالد ممدوح، ليس من المهتمين بالشأن العام على المستويين المهني والشخصي، فهو صحفي متخصص في الملف الرياضي ومن قبلها يعمل في الترجمة، مصر، وكتاباته تدور حول الشأن MBC حيث سبق له العمل في ماسبيرو مدة 15 عامًا، كما عمل في الدولي، ولا يكتب أو يتناول قضايا الشأن المحلي. بالتالي جاء القبض عليه مفاجئًا لجميع أفراد أسرته، وليس له ما يبرر وقوعه.

عقب القبض عليه قامت أسرة الصحفي بإرسال تلغرافات إلى وزارتي الداخلية والعدل؛ للكشف عن مكان احتجازه، كما تقدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ببلاغ إلى النائب العام، حمل رقم 846067 لسنة 2024، عرائض مكتب فني النائب العام، بشأن وقائع القبض على الصحفي، وعدم الكشف عن مكان احتجازه.

كذلك أصدرت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، بيانًا، عقب القبض على "ممدوح"، قالت فيه إنها تقدمت بطلب إلى النائب العام للكشف عن مكان احتجاز الصحفي، كما طالبت فيه بتمكين أسرته ومحاميه من التواصل معه، كما طالبت بالإفراج عنه، ودعت إلى وقف الحملة الأمنية التي بدأت في استهداف وملاحقة الصحفيين/ات بسبب آرائهم وعملهم/ن الصحفي.

في 21 يوليو 2024، بعد قرابة الأسبوع من القبض عليه، ظهر الصحفي خالد ممدوح أمام نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، التي باشرت التحقيق معه مدة ساعة ونصف، بحسب المحامي مختار منير، محامِ مؤسسة حرية الفكر والتعبير، لم يواجه خلالها الصحفي بأية محاضر تحريات أو أدلة أو منشورات تخصه أو أحراز، في حين دار التحقيق حول تاريخه المهني، وعن مكان عمله الحالي، وعن المواقع الصحفية التي عمل بها خلال تاريخه المهني". وقد وجهت له النيابة اتهامات بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية مع علمه بأغراضها، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة؛ من شأنها الإضرار بالأمن والنظام العام، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل جماعة إرهابية"، فيما قررت حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة.

4 -القبض على سالي نبيل مديرة مكتب BBC بالقاهرة

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 22 يوليو 2024، بالعودة إلى ما نشرته "لجنة العدالة"، وهي جمعية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، ومقرها في جنيف، عن القبض على الصحفية سالي بالقاهرة، في 15 يوليو 2024، على خلفية ما نشرته على موقع التواصل BBC نبيل، مديرة مكتب الاجتماعي "إكس– تويتر سابقًا"، عن قيام قوات أمن مصرية بالقبض على عدد من السودانيين اتهمتهم السلطات بنشر صور مسيئة للرئيس عبد الفتاح السيسي، على إحدى شاشات العرض في شارع فيصل بالهرم.

إثر القبض عليها -وفقا للجنة العدالة- عرضت سالي نبيل على نيابة أمن الدولة العليا، التي وجهت لها اتهامات، أبرزها نشر أخبار كاذبة، وأدرجتها على ذمة القضية رقم 3527 لسنة 2024، فيما تم إخلاء سبيلها بكفالة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه. وقد تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام بـ "نبيل" وقد أكدت الواقعة، لكنها رفضت الحديث بشأن ما حدث.

5 -التحقيق مع رئيس تحرير وصحفية على خلفية نشر تقرير

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 28 يوليو 2024، واقعة القبض على رئيس تحرير موقع صحفي إخباري مصري، والقبض على صحفية بالمؤسسة ذاتها، على خلفية نشر إحدى التقارير، والذي شغل الرأي العام مؤخرا. وقد تم الإفراج عن الإثنين لاحقا، بكفالة قدرها 20 ألف جنيه لكل منهما.

6 -الاعتداء على الصحفي كيرلس صلاح

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، في 15 يوليو 2024، واقعة الاعتداء على المصور الصحفي بموقع صدى البلد كيرلس صلاح، من جانب فردين أمن تابعين للشركة الأفريقية للأمن والحراسة المسؤولة عن تأمين المباراة، خلال تغطيته أحداثها، والتي جمعت بين فريقي الأهلي وبيراميدز، التي أقيمت في استاد القاهرة، في 12 يوليو 2024.

يقول كيرلس، إنه خلال تصويره احتفالات لاعبي الأهلي عقب نهاية المباراة، فوجئ بفرد أمن الشركة يدفعه، وهو ما اعترض عليه كيرلس، طالبًا منه أن يدعه، وحذره من أن يؤدي دفعه بقوة إلى سقوط الموبايل الذي يستخدمه في التصوير، وهو ما أثار غضب فرد أمن الشركة، فأخذ يكيل التهديدات للصحفي.

يضيف المصور الصحفي، أنه جاء فرد أمن آخر تابع للشركة نفسها، لكنه كان يرتدي زيًا مدنيًا، وبعد أن سأل زميله عما يحدث، اعتدى بالضرب على كيرلس مشيرًا إلى أنهم حاولا منعه من تصوير رجلي أمن الشركة.

يذكر كيرلس في حديثه أنه لا يعرف أية معلومات عن فردي أمن الشركة، هو فقط يعرف أنهما تابعين للشركة.

تعقيبا على ذلك، تقدم نقيب الصحفيين خالد البلشي ببلاغ إلى النائب العام، للتحقيق فى واقعة التعدي بالضرب والسب على كيرلس صلاح، كما تقدم المصور الصحفي نفسه ببلاغ إلى النائب العام يحمل نفس المضمون.

أما موقع صدى البلد فقد أصدر بيانًا يدين فيه ما حدث، ويطالب اتحاد الكرة المصري، ورابطة الأندية المصرية، باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الواقعة.

في 16 يوليو 2024، أصدرت الشركة الأفريقية للأمن والحراسة بيان اعتذار للصحفي، وفي 17 يوليو 2024، زارت قيادات الشركة المسؤولة عن تأمين الملاعب المصرية خلال مباريات كرة القدم، نقابة الصحفيين، وخلال الزيارة التي استقبلهم فيها نقيب الصحفيين، قدم مسؤولو الشركة اعتذارًا للمصور الصحفي كيرلس صلاح، وقدموا له "باقة ورد".

7 -استمرار احتجاز الصحفي يحيى خلف الله

قررت نيابة جنوب الجيزة الكلية، في 22 يوليو 2024، إخلاء سبيل الصحفي يحيى خلف بضمان محل إقامته في القضية رقم 13338 لسنة 2022 جنح قسم الجيزة، وتم ترحيل الصحفي من محبسه إلى قسم شرطة بولاق الدكرور لتنفيذ قرار إخلاء السبيل، وظل هناك مدة يومين، وفي يوم الإثنين الموافق 29 يوليو 2024 أبلغت قوات الأمن في قسم شرطة بولاق الدكرور محاميه أنه تم نقله من القسم إلى الإدارة العامة لقطاع الأمن الوطني، ولم يطلق سراحه حتى الآن ليدخل الصحفي مرة أخرى دائرة الاحتجاز خارج إطار القانون.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

8 -الفصل التعسفي لمراسلة صحفية بالمنيا

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 15 يوليو 2024 واقعة فصل تعسفي، بحق مراسلة صحفية بالمنيا، تعمل لصالح مؤسسة صحفية كبرى بالمنيا، وقد رفضت ذكر اسمها.

وفي حديثها للمرصد، ذكرت المراسلة الصحفية واقعة تعرضها إلى إتلاف تليفونها المحمول خلال تغطيتها واقعة سقوط شخص في بئر عمقه 30 مترًا أو أكثر في منطقة جبلية، غير مأهولة بالسكان، إلا من بعض البدو المتواجدين هناك، حدث ذلك في أبريل 2024، وقد ذهبت للتغطية بتكليف من الجريدة واضطرت لارتداء ملابس رجال لأن المنطقة جبلية وعرة لا يرتادها النساء.

وذكرت أن الأمن أخبر المتواجدين هناك من صحفيين أو متابعين للحدث أنه تم انتشال جثة الضحية وسيتم دفنه في اليوم التالي، لكنها تشككت في الرواية، ومن ثم تواصلت مع الأهالي، وعرفت منهم أن الرجل لم يعثر على جثته بعد، لتقرر العودة إلى المكان ومواصلة التصوير والتغطية.

تضيف: "عدت إلى المكان، لكن أحد الأشخاص الموجودين بالمكان أخبر الأمن بوجود صحفي يتابع الحدث وتصوير التطورات، من ثم وصل أحد ضباط الأمن استولى على تليفوني الشخصي المستخدم في التصوير، وقام بتكسيره، بعدها حاول الوصول إلى "الداتا" الموجودة عليه، لكنه لم ينجح جراء تحطم التليفون".

9 -حجب راتب الصحفي محمد زكي الشيخ

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، في 15 يوليو 2024، واقعة إيقاف الصحفي بموقع صدى البلد محمد زكي الشيخ وحجب راتبه، وإحالته للتحقيق.

في شهادته للمرصد، قال الصحفي محمد زكي الشيخ إن المشكلة بدأت في أول شهر يونيو 2024، عندما قام بنشر خبر بعد تقدّم 3 صحفيين من المؤسسة نفسها بشكوى أن الخبر المنشور هو إعلان، من ثم قامت إدارة الصحيفة بالتحقيق في الواقعة، على الرغم من أن الخبر المنشور نشرته -بحسب قوله- منصات الأهرام والوفد والفجر والنبأ.

وأضاف: "سألت المتقدّمين بالشكوى عما طلبوه من لجنة التحقيق، فقالوا إنهم طالبوا بتشكيل لجنة لفحص الخبر، للتحقق إن كان خبرًا أم مادة إعلانية، فيما أكد رئيس الشؤون القانونية الذي تولّى التحقيق، أن الصحفيين المتقدّمين بالشكوى أفادوا أن النص المنشور إعلانًا وليس خبرًا".

وأكد الصحفي أنه يعمل بموقع صدى البلد منذ 13 عامًا منذ 2011، وتم تعيينه بعقد في 2011، وطوال هذه الفترة لم يتم التأمين عليه، لكنه أشار إلى أنه لا يعرف إن كان العقد سنوي أم عقد مفتوح، لكنه أكد أن العقد ليس عقدًا ثلاثيًا؛ فالنقابة ليست طرفًا فيه.

وقد خلُص التحقيق إلى تغريم الصحفي 15 ألف جنيه، فضلاً عن وقفه عن العمل مدة 10 أيام.

فيما أشار الصحفي إلى حجب مرتبه لشهري مايو ويونيو؛ فالمرتب في المؤسسة يتم صرفه يوم 15 من الشهر، ولأن المشكلة وقعت في الأول من يونيو، فقد تم حجب راتب شهر مايو المُستحق في 15 يونيو، وحجب شهر يونيو المستحق في 15 يوليو.

ولفت إلى أن التحقيق غير قانوني؛ بسبب عدم تمثيل النقابة فيه على الرغم من كونه صحفيًا نقابيًا، وليس هناك لائحة محددة تم الاستناد إليها في تحديد العقوبة التي وقعت، وقد طلبت لجنة فنية من مديري التحرير للبت في كون النص المنشور خبرًا أم مادة إعلانية، وهو ما لم يتم الاستجابة إليه، كذلك لم يُبت في تظلّم كان قد تقدّم به.

وشدد الصحفي على ما وصفه بـ"الغرامات التعجيزية والكبيرة"، التي تنتهجها المؤسسة، وتعتبرها -بحد وصفه- سياسة مُتبعة؛ فقد سبق تغريم زميلة بالمؤسسة بمبلغ 100 ألف جنيه، وتغريم بالمؤسسة بمبلغ 8000 جنيه؛ وذلك بسبب تلف شاشة لا يتجاوز سعرها 1600 جنيه، IT مهندس مضيفًا أن هذه الغرامات جزء من مخلفات كثيرة، في وقت المؤسسة ليست مُرخصة من المجلس الأعلى للإعلام.

وفي تفسير ما وقع بحقه من عقوبة، أفاد الصحفي أن رئيس التحرير الجديد يستهدف تقليص عدد العاملين/ات في المؤسسة، بسبب ما يعتبره زيادة في أعداد العاملين/ات في المكان، في إطار هذا التوجّه هو يستبعد الصحفيين/ات المحسوبين/ات على الإدارة القديمة، في ظل تعنّت من رئيس التحرير الجديد بالمؤسسة ضده، وإحالته إلى التحقيق أكثر من مرة.

وقال الصحفي إنه تواصل مع نقابة الصحفيين وتقدّم بشكوى في رئيس تحرير المؤسسة، لكن لا يبدو أن النقابة تفاعلت مع الشكوى.

وبدورنا تواصلنا في مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام برئيس تحرير صدى البلد، لكن ولم نتلق (HR) لم نتمكّن من الوصول إليه، كذلك تواصلنا مع مسؤول الموارد البشرية بالمؤسسة ردًا.

العدالة الجنائية:

10 -تجديد حبس الصحفي أشرف عمر

جاء قرار نيابة أمن الدولة العليا في 24 يوليو 2024، حبس الصحفي أشرف عمر، 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم ١٩٦٨ لسنة ٢٠٢٤ حصر أمن الدولة، بتهمة الانضمام لجماعة محظورة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ونشر أخبار كاذبة.

11 -تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 29 يوليو 2024، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة. وكانت انعقدت جلسة التجديد عبر تقنية الفيديو، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة، واحتياطيا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

12 -تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 28 يوليو 2024، تجديد حبس الصحفي ياسر سيد أحمد أبو العلا، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٤ حصر أمن دولة عليا، على أن يراعى التجديد فى المواعيد. وانعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما طالب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

13 - تجديد حبس المصور الصحفي حمدي الزعيم

تجديد حبس المصور الصحفي حمدي مختار علي والمعروف بـ "حمدي الزعيم"، في 23 يوليو 2024، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر يوليو 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال شهر يوليو 2024، من حيث نوع الضحية، يكشف لنا أن الصحفيون/ الإعلاميون وقع بحقهم 11 انتهاكًا، هي معظم الانتهاكات التي شهدها شهر يوليو، في حين شهد الشهر وقوع 2 انتهاك بحق صحفية أو إعلامية، فيما لم يشهد الشهر وقوع انتهاكات بحق جماعة صحفية، أو مؤسسات صحفية.

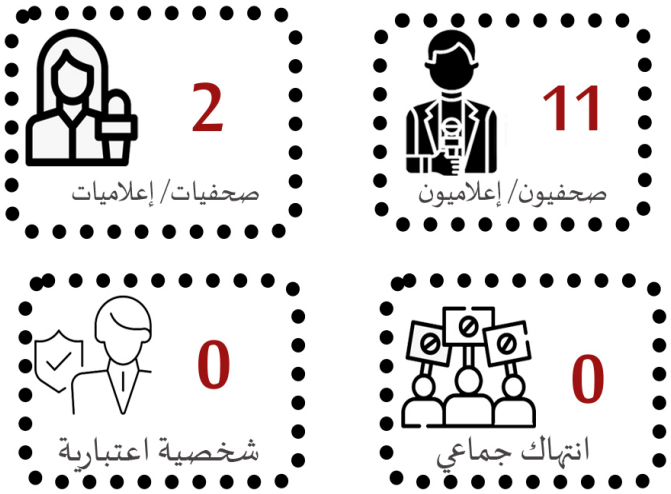

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

أما التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي وقعت خلال شهر يوليو 2024، يظهر أن محافظة القاهرة شهدت وقوع 7 انتهاكات، في حين شهدت محافظة الجيزة وقوع 3 انتهاكات، فيما شهدت محافظة الإسماعيلية وقوع 2 انتهاك، وشهدت محافظة القليوبية وقوع انتهاك وحيد.

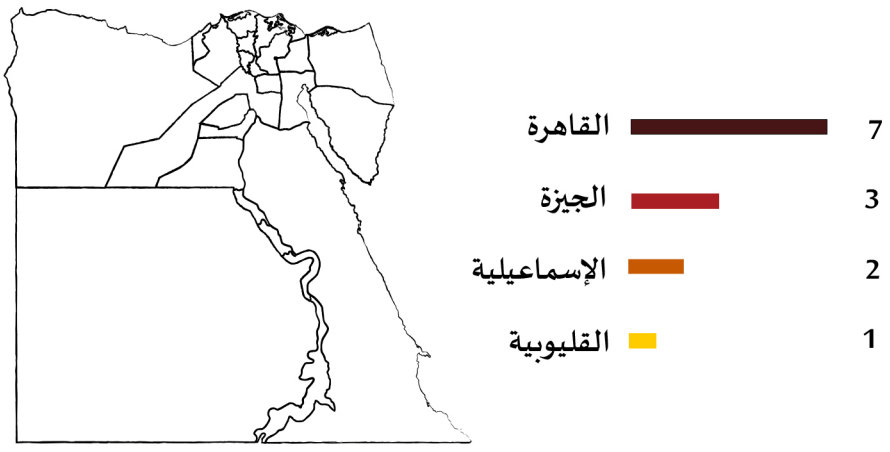

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

أما مقاربة الانتهاكات من زاوية توزيعها الزماني، يكشف لنا أن الأسبوع الرابع في الشهر، كان الأعلى من حيث عدد الانتهاكات؛ إذ شهد منفردًا وقوع 9 انتهاكات، أما الأسبوع الثاني والأسبوع الثالث، فقد شهد كل منهم وقوع 2 انتهاك، أما الأسبوع الأول فلم يشهد وقوع أية انتهاكات.

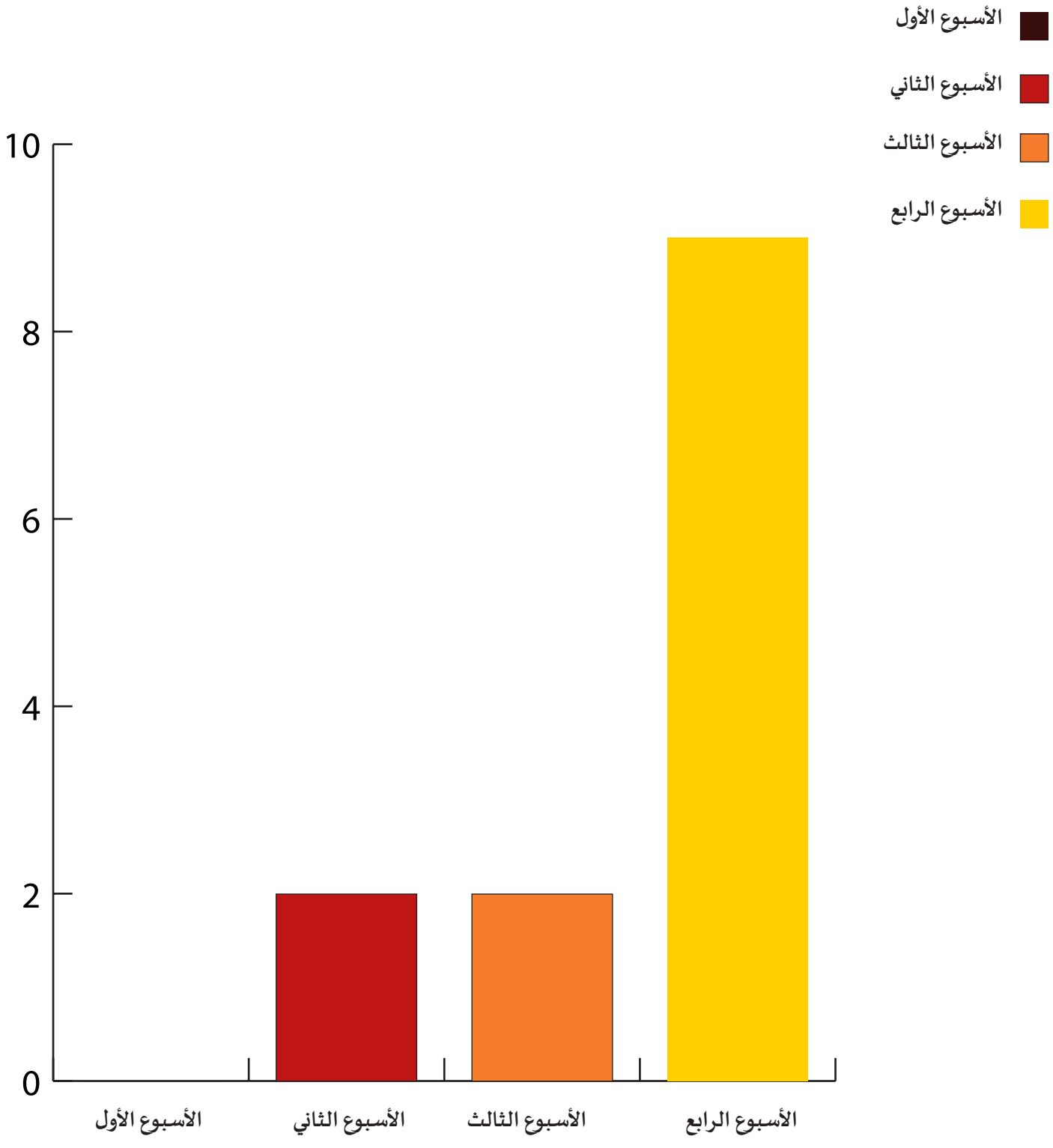

4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

من حيث نوعية الانتهاك، نجد أن القبض التعسفي كان أكثر الانتهاكات تكرارًا، إذ تكرر وقوعه 5 مرات، يليه انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات إذ وقع 4 مرات خلال الشهر، أما انتهاكات (التعرض للضرب، التعدي بالقول أو التهديد، استيقاف/ احتجاز غير قانوني، حجب حقوق مالية) فقد وقع كل منها مرة واحدة خلال الشهر.

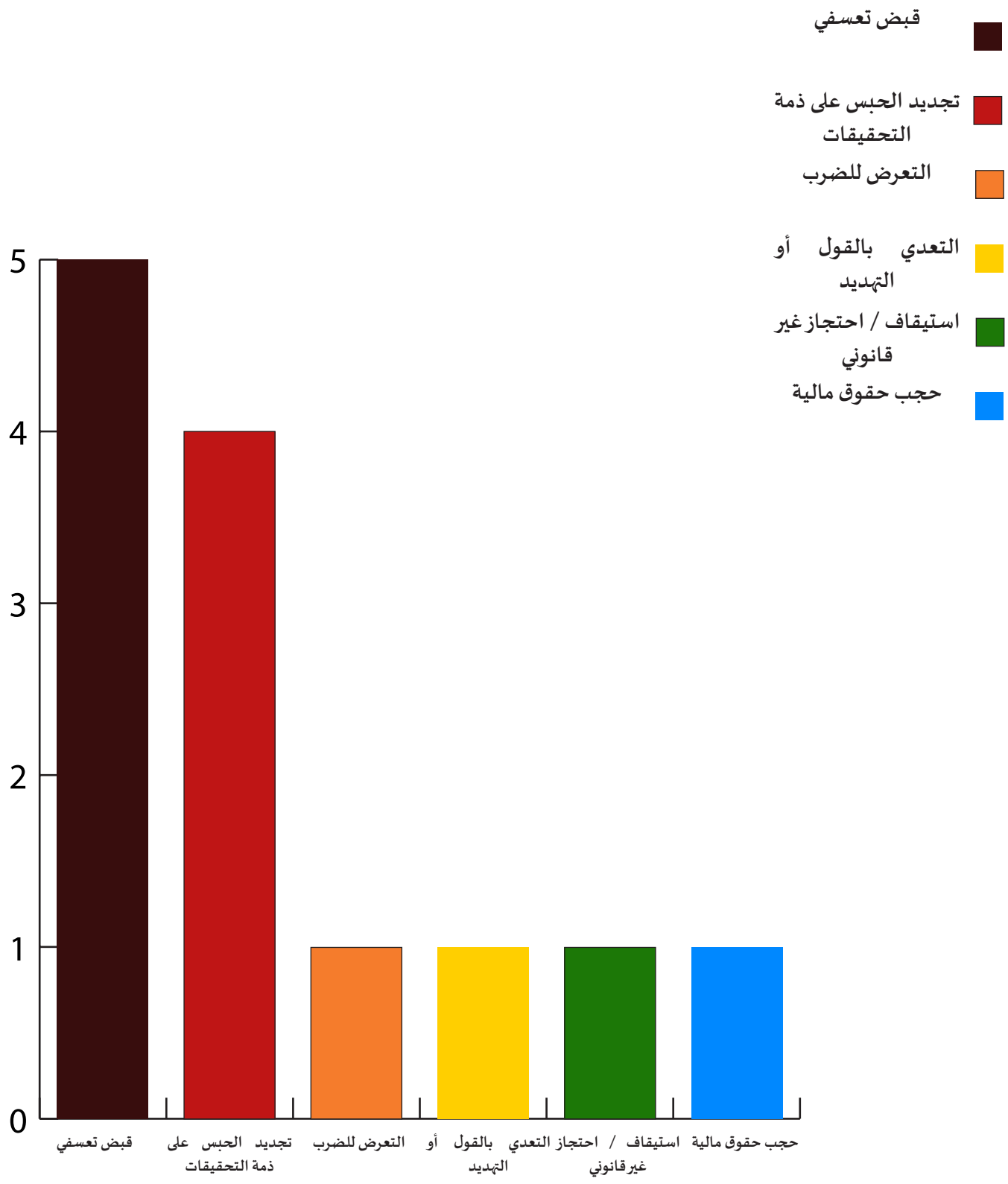

5. نوع التوثيق:

يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وعليه، يخبرنا توزيع الانتهاكات من حيث درجة موثوقيتها، أن كل الانتهاكات المرصودة جرى توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة إلى ضحية الانتهاك، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو بالعودة إلى أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

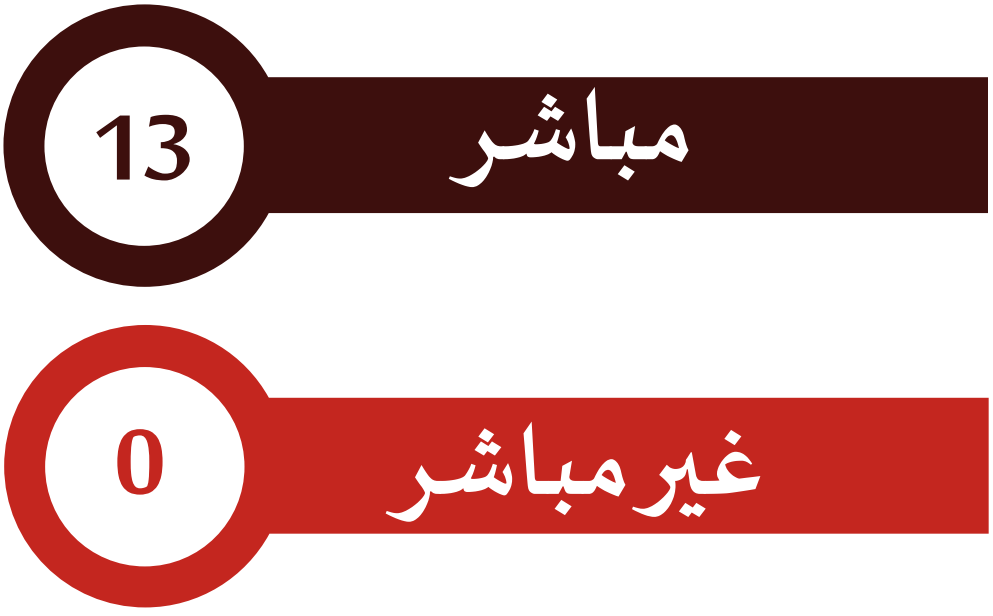

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

من حيث تخصص ضحايا الانتهاكات التي شهدها شهر يوليو، نجد أن فئة محرر وقع بحقها 4 انتهاكات، وأن فئة مصور وقع بحقها 3 انتهاك، في حين أن فئات (رسام كاريكاتير، كاتب، إداري) وقع بحق كل واحدة منها عدد 2 انتهاك.

7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

مقاربة الانتهاكات من حيث جهة عمل القائم بالانتهاك، نجد أن جهات قضائية كان لها نصيب الأسد من الانتهاكات التي شهدها الشهر، إذ ارتكبت 7 انتهاكات من أصل 13 انتهاكًا وقع خلال يوليو، يليها جهات أمنية ارتكبت 3 انتهاكات بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام، يليها شركة أمن خاصة ارتكب عاملين فيها 2 انتهاك بحق صحفي، وفي ذيل قائمة الجهات المعتدية، نجد أن مؤسسات صحفية ارتكبت انتهاك وحيد بحق صحفيين/ات خلال الشهر.

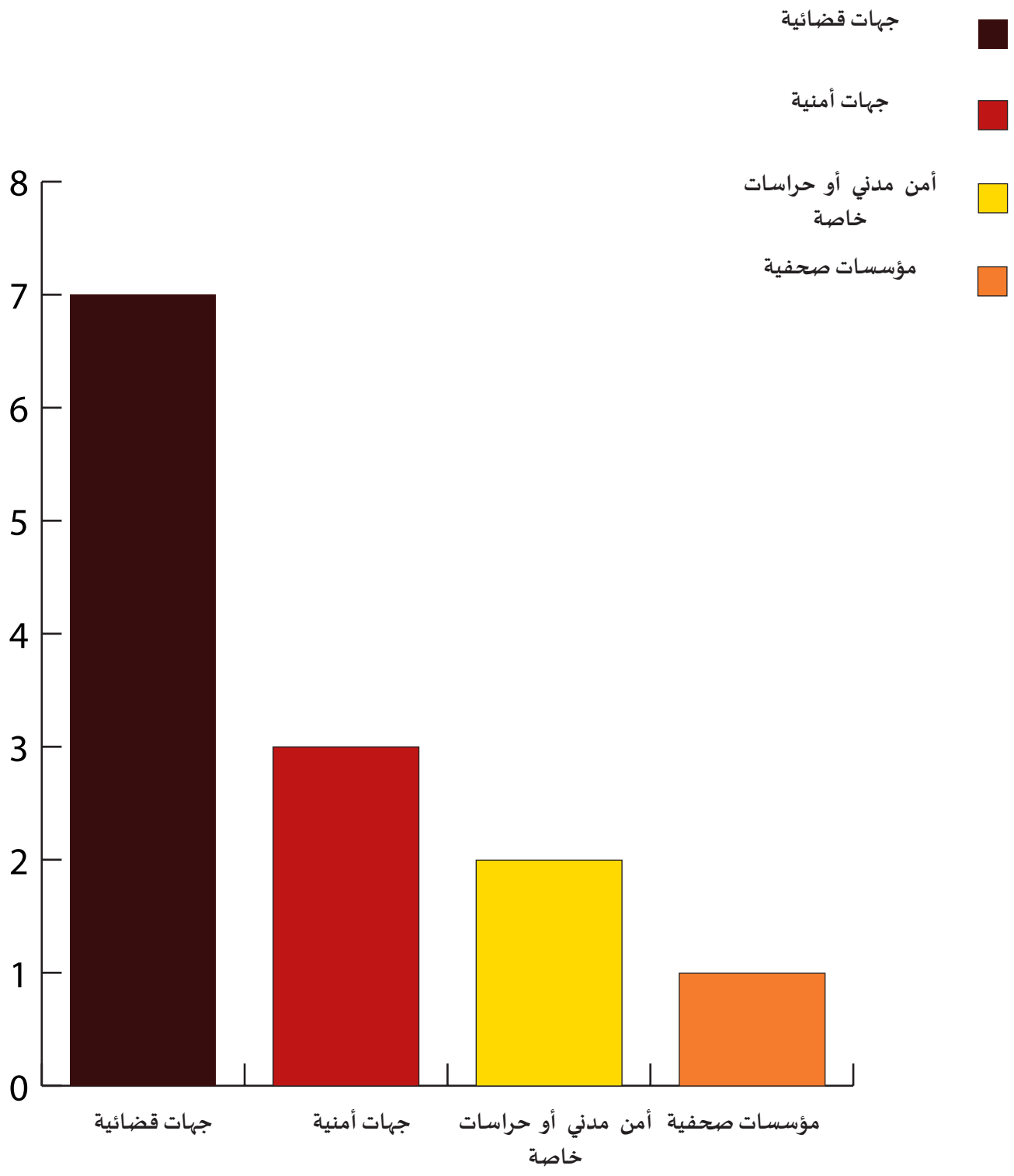

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

يحمل الجو العام في مصر في الفترة الأخيرة ملامح تهديد وخوف وترقب بالصحفيين/ات والعاملين/ات بالإعلام، هذا الخوف والترقب ليس وليد الفراغ إنما وليد سياق يحمل كثير من القلق والحذر تجاه الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وهو نتاج حالات القبض والاستهداف التي وقعت بحق صحفيين/ات، ومؤسسات صحفية تخلت بشكل كبير عن مسؤوليتها تجاه صحفييها، بخلاف تراجع ثقة الشارع في المؤسسات الصحفية والصحفيين/ات في مصر جراء القيود والعقبات التي تحول دون قيام المجتمع الصحفي المصري، في أكثر الأحيان، بتقديم عمل حقيقي يتسم بالموثوقية والاحترافية.

<u>في نهاية التقرير نشير إلى عدد من التوصيات:</u>

1 -ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات.

2- السعي إلى إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب- صاحبات الرأي، وإطلاق سراحهم/ن.

3 -هناك انتهاكات تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، من هنا يستلزم على المؤسسات الصحفية والإعلامية أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاء للعاملين/ات لديها، وأن لا تستسهل قرارات الفصل والخصم.

4 -ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا ومحددًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة و صاحب/ة العمل.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org